

Distr. General
20 November 2009

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس
الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
بالي، إندونيسيا ٢٤ - ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة
في النظام المتعدد الأطراف

تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية: تنفيذ
مذكرة التفاهم المنقحة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٥ من المقرر ١/٢٥ سادساً المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الذي
طلب بموجبه مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة بين برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) إلى دورة المجلس الاستثنائية القادمة. ويتضمن
التقرير أيضاً مساهمة اليونيب في توجيه الأمم المتحدة بشأن البرمجة ومشاركته المباشرة مع منظومة الأمم المتحدة
على المستوى القطري وما يُعرف بمبادرة "الأداء الموحد".

وفي إطار تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يُقدّم هذا التقرير أيضاً معلومات ذات صلة
بطلب المجلس في نفس المقرر إلى المدير التنفيذي أن يدعو فريق الإدارة البيئية إلى تعزيز التعاون في كامل منظومة
الأمم المتحدة بغية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ جدول الأعمال البيئي الدولي، بما في ذلك النظر في نهج
لمواجهة التحديات البيئية ذات الأهمية على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

أولاً - الإجراءات المقترحة

١ - لعل مجلس الإدارة يودّ أن ينظر في اعتماد مقرر بالصيغة المقترحة التالية:

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى المقرر ١/٢٥ سادساً المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بشأن تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية،

وإذ يرحّب بالتقرير المرحلي لفريق الإدارة البيئية المقدم من المدير التنفيذي^(١) وبالتقدم الذي أحرزه الفريق في تيسير التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ جدول الأعمال البيئي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المذكور أعلاه المقدم من المدير التنفيذي بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك المساهمة في ما يُعرف بمبادرة "الأداء الموحد"؛

٢ - يُشجّع فريق الإدارة البيئية على أن يواصل، بما في ذلك عبر العمل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين بمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومع هيئاته الفرعية، تعاونه على تعزيز استدامة الممارسات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة وتوطيد الاتساق في برمجة الأنشطة البيئية المنفّذة داخل المنظومة والهادفة إلى تحقيق جملة أمور منها مراعاة الشواغل البيئية في البرامج القطاعية وإحراز الاتساق في تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في الأنشطة العملية المنفّذة على المستوى القطري وضمن إطار منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - تنفيذ مذكرة التفاهم المنقحة المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢ - تم التوقيع على مذكرة التفاهم المنقحة المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وهي تشكل تقدماً ملموساً على مذكرة التفاهم السابقة، من حيث أن القصد منها هو تحقيق تعاون أعمق بين الوكالتين، بما في ذلك عن طريق البرمجة المشتركة. كما أنها تتفق تماماً مع روح إصلاح الأمم المتحدة وتوفر الإطار المناسب لليونيب والبرنامج الإنمائي لإثبات التزامهما بهذا الإصلاح. والغرض من مذكرة التفاهم هو تشجيع تعميق التعاون المتوافق مع ولايات كل من المنظمتين ومع مزاياهما النسبية. وهي تحتوي على أقسام بشأن الخدمات الإدارية، وترتيبات خدمات الدعم التي تُسَدَّد تكاليفها، وتنفيذ البرامج. وتشمل الفقرات المتعلقة بالإدارة مسائل مثل استرداد التكاليف وتوفير حيز المكاتب. وتذكر الفقرات البرنامجية، في جملة أمور، أن فريق عمل مشتركاً سيصوغ مجالات التعاون الفنية والأساليب التي ستعجز من خلالها.

٣ - تنص مذكرة التفاهم على أن مجالات التعاون يمكن أن تشمل تغير المناخ، والمبادرة المعنية بالفقر والبيئة المشتركة بين البرنامج الإنمائي واليونيب، وغير ذلك من المساعي البيئية، مثل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرج للتنفيذ، وخطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ويعود التعاون الكبير بين البرنامج الإنمائي واليونيب بشأن مجموعة من المشاريع والأنشطة إلى سنوات عديدة. ويتضح من مسودة قائمة الحصر التي أعدت مؤخراً للتعاون بين البرنامج الإنمائي واليونيب العدد الكبير من المشاريع والأنشطة التي يتعاونان عليها. ومن المسلم به، مع ذلك، أنه لا يزال هناك نقص في التماسك البرنامجي في هذا التعاون، بما في ذلك من حيث ولايات كل من الوكالتين ومزاياهما النسبية.

٥ - وقد اتفقت الوكالتان مؤخراً على طريقة المضي قدماً في تنفيذ مذكرة التفاهم. وفي هذا الصدد، سيتم إنشاء فريق العمل المشترك المشار إليه في الفقرة ٤-٤ من المذكرة وسيبدأ عمله. وفضلاً عن ذلك، توصلت الوكالتان إلى اتفاق حول التعاون في مجال تغير المناخ. وسيكون المجالان الرئيسيان للتعاون هما تنمية القدرات اللازمة للتكيف مع تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، الذي ينفذه البرنامج الإنمائي واليونيب ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وثمة مجال آخر أوصي بتعميق التعاون فيه وهو مجال تعميم مراعاة البعد البيئي، الذي يمثل أولوية للوكالتين كليهما. وسيكون تعميق التعاون بين المكاتب الإقليمية لكل من اليونيب والبرنامج الإنمائي، بما في ذلك من خلال أفرقة المديرين الإقليميين للأمم المتحدة، أولوية أيضاً.

٦ - عموماً، كان اليونيب نشطاً في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق التماسك على الصعيد القطري، وساهم بقدر متزايد في توجيه البرمجة والتعامل المباشر مع منظومة الأمم المتحدة على المستوى

القطري. وقد انخرط اليونيب منذ عام ٢٠٠٧ فيما يعرف بعملية "الأداء الموحد"، وينطوي عمله على ثلاثة عناصر رئيسية هي التالية:

(أ) بناء القدرات في اليونيب من خلال التدريب في مجال البرمجة القطرية في الأمم المتحدة وتعزيز قدرات المكاتب الإقليمية على التعامل على الصعيد القطري؛

(ب) التعامل المباشر مع أفرقة المديرين الإقليميين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في البلدان الثمانية الرائدة لمبادرة "أمم متحدة واحدة" وكذلك في أكثر من ٣٠ بلداً، من أجل استعراض أطر عمل المساعدة الإنمائية فيها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩:

١' المشاركة في الأفرقة العاملة المواضيعية المشتركة بين الوكالات على المستوى القطري، والمساهمة في صياغة مصفوفة نتائج أطر عمل المساعدة الإنمائية. ويرأس اليونيب أو يشارك في رئاسة الفريق العامل المواضيعي المعني بالبيئة التابع لفريق الأمم المتحدة القطري في كل من ألبانيا وإندونيسيا ورواندا والصين وميانمار. كما أدمج اليونيب مبادرة الاقتصاد الأخضر في أطر عمل المساعدة الإنمائية لأذربيجان والصين وكمبوديا؛

٢' توفير البيانات والمعلومات البيئية من أجل تعزيز تحليلات الأمم المتحدة القطرية للقضايا الرئيسية للتنمية الوطنية، وعلى سبيل المثال في إندونيسيا وأوروغواي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورواندا والصين وكمبوديا وملديف وميانمار وهايتي؛

٣' المشاركة في ١٤ برنامجاً مشتركاً من أصل ١٧ فكرة برنامج معتمدة في إطار نافذة البيئة وتغير المناخ التابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤' المساهمة في إنجاز نواتج معينة من نواتج أطر عمل المساعدة الإنمائية، مثل إدماج مسائل تغير المناخ في السياسات الوطنية، ووضع خطة لتنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة في البرازيل، وتحديث التشريعات البيئية في الرأس الأخضر؛

٥' تقديم دورات تدريبية لموظفي الأمم المتحدة في الصين وإندونيسيا بشأن الاستدامة البيئية؛

٦' إعداد مبادرات للتوعية بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مبادرة دي فير فيردي (DeVerVerde)، التي هي مهرجان سينمائي يتناول البيئة والتنوع الثقافي، طاف أكثر من ٣٠ مدينة في أوروغواي، وحضره حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم طلاب مدارس حكومية في المناطق الحضرية والريفية؛

(ج) تطوير الأدوات والموارد اللازمة لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل المساعدة الإنمائية، بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة ومع الوكالات الأخرى المنضوية إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشترك اليونيب في رئاسة فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ، الذي أعد مذكرة توجيهية بشأن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في التحليل القطري وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أقرتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ويقوم فريق العمل أيضاً بوضع مذكرة توجيهية بشأن تغير المناخ لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتتضمن المذكرتان التوجيهيتان كلتاهما تأكيد الحاجة إلى النظر في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في البرمجة القطرية في الأمم المتحدة.

٧ - وترتبط مشاركة اليونيب في التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل المساعدة الإنمائية ارتباطاً قوياً بأعمال مبادرة الفقر والبيئة، المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيب، بالنظر إلى أن أي عناصر للاستدامة البيئية واردة في استراتيجيات الحد من الفقر تؤثر في أطر عمل المساعدة الإنمائية.

ثالثاً - تقرير فريق الإدارة البيئية

٨ - رحب مجلس إدارة اليونيب، بمقره ١/٢٥ سادساً المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بما يبذله فريق الإدارة البيئية من جهود في تعزيز التعاون على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة البيئية.^(٢) وطلب المجلس من المدير التنفيذي أن يدعو الفريق إلى تعزيز التعاون على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ جدول الأعمال البيئي الدولي.

٩ - ويعمل المدير التنفيذي مع أعضاء الفريق لتلبية توقعات المجلس وطلبه. ويتضمن العمل إبرام اتفاق، لأول مرة، على خطة عمل لفترة اثني عشر شهراً المقبلة. والخطة مرتبة وفقاً لأربعة مجالات عمل: التعاون العام، وقضايا الإدارة المستدامة؛ والمسائل البرنامجية؛ والمسائل التشغيلية.^(٣) ويفاد أدناه عن إنجازات الفريق وأعماله المعتمدة وفقاً للإنجازات المتوقعة في إطار خطة العمل المعتمدة. ولهذا العمل صلة بالمواضيع المحورية الثلاثة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: "الإدارة البيئية الدولية والتنمية المستدامة"، و"الاقتصاد الأخضر" و"التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية".

(٢) أشار المجلس في ذلك صراحة إلى ازدياد العناية بالعمليات البيئية في إطار اتفاقيات ريو الثلاث والدعم المقدم لتحريك منظومة الأمم المتحدة باتجاه الحياد المناخي، وخطة وإطار السنوات العشر لتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، وعملية تحقيق الهدف المرسوم لعام ٢٠١٠ في مجال التنوع البيولوجي.

(٣) انظر تقرير الاجتماع الخامس عشر لكبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية (EMG/SOM.15/02)، المتاح على الموقع الشبكي <http://www.unemg.org>.

ألف - تعزيز التعاون بين أعضاء الفريق على وضع جدول أعمال مشترك، وتنفيذ مبادرات مشتركة، والإبلاغ عن التقدم المحرز

١٠ - يعمل أعضاء الفريق معاً على وضع جدول أعمال مشترك وتحديد القضايا الجديدة وتنفيذ مبادرات مشتركة والإبلاغ عن التقدم المحرز. وقد استضاف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماع الخامس عشر لكبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية على هامش الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، في نيويورك، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتشارك رئاسة الاجتماع السيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لليونيب ورئيس الفريق، والسيدة هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعُقد الاجتماع في شكل جزء تقني وجزء لكبار المسؤولين، وحضره ممثلون من ٢٧ وكالة عضو. ونظر كبار المسؤولين في جدول أعمال وضع وفقاً لمشاورات سابقة، واتفقوا على مجموعة من الإجراءات، من بينها الموافقة على خطة عمل سنوية.^(٤) ويتفق هذا الإجراء مع توصية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.^(٥) كما نظروا في سبل زيادة تعزيز خطة العمل هذه من خلال نهج محدد التكاليف، في جملة أمور.

باء - تعزيز استدامة الممارسات الإدارية في منظومة الأمم المتحدة

١١ - عمل الفريق على تعزيز جدول أعمال الأمم المتحدة للتحرك نحو جعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً والشراء المستدام في المنظمة. وقد اتفق كبار المسؤولين، عند النظر في الإنجازات المذكورة أدناه، على تجميع أعمال فريق إدارة المسائل المعني بجعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً وفريق إدارة المسائل المعني بالشراء المستدام في فريق واحد معني بالإدارة المستدامة في منظومة الأمم المتحدة. وفيما يلي توجيهاتهم بشأن العمل.

١ - التحرك نحو الحياد المناخي

١٢ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بياناً بشأن التحرك نحو جعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً، اتفق فيه رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على أن يقوموا بحلول عام ٢٠٠٩ بتقدير انبعاثات غازات الدفيئة، وبذل الجهود للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى الحد الممكن، وتحليل الآثار من حيث التكاليف، واستكشاف الأساليب المتعلقة بالميزانيات - بما في ذلك استشارة الهيئات الإدارية عند الاقتضاء - لشراء تعويضات الكربون بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى الحياد المناخي.

١٣ - وتتلقى منظومة الأمم المتحدة الدعم في هذه الجهود من أمانة فريق الإدارة البيئية ومرفق الأمم المتحدة المستدامة التابع لليونيب. وعلى وجه الخصوص، تحقق ما يلي:

(٤) المرجع نفسه.

(٥) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتنفيذ أمانة فريق الإدارة البيئية للالتزام الأمين العام في ٢ حزيران/يونيه بالتحرك صوب جعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً (Assignment No. IED-09-002)، الصفحة ٣٣ (باللغة الإنجليزية).

(أ) أنشئت على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة شبكة من نقاط الاتصال الخاصة بالحياد المناخي، وموقع شبكي لتبادل المعارف يؤدي أيضاً وظيفة منبر لتبادل الخبرات،^(٦) من أجل تنفيذ التحرك نحو الحياد المناخي بطريقة منسقة؛

(ب) وُضعت منهجية موحدة لحساب انبعاثات غازات الدفيئة، مع حد أدنى متفق عليه لبصمة الأمم المتحدة في هذا المجال، مدعومة بأداتين موحدين لحساب هذه الانبعاثات (حاسبة الأمم المتحدة لغازات الاحتباس الحراري، ووصلة الأمم المتحدة إلى حاسبة منظمة الطيران المدني الدولي لانبعاثات الكربون)، فضلاً عن التدريب وتوفير مكتب مساعدة؛

(ج) وُضعت مبادئ توجيهية بشأن كيفية تحقيق تخفيضات الانبعاثات (الاجتماعات الخضراء، وكفاءة الطاقة في المباني، ودليل سريع لتخفيضات الانبعاثات، ضمن أمور أخرى)، مع نهج إداري موحد لشراء تعويضات الكربون للوكالات التي يمكنها ذلك.

١٤ - وأُتيح على هامش الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في كوبنهاجن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تقرير شامل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى التحرك نحو الحياد المناخي.^(٧) واستند هذا التقرير إلى قوائم الحصر وغيرها من المعلومات التي قدمها أعضاء فريق الإدارة البيئية بشأن تنفيذ التزام الحياد المناخي.

١٥ - وأشار كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية، في اجتماعهم الرابع عشر، إلى أن آثار تغير المناخ من جراء انبعاثات الغازات الناجمة عن الطيران غير ثاني أكسيد الكربون غير مؤكدة. وتبعاً لذلك قرروا أن لا يضعوا في اعتبارهم في الوقت الراهن سوى الآثار المترتبة على ثاني أكسيد الكربون. ودُعيت منظمة الطيران المدني الدولي واليونيبي إلى عقد اجتماع خبراء يتم تحديدهم بالاستناد إلى أمور من بينها توصيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بهدف تقديم المزيد من التوجيهات بشأن مسألة وضع مقياس مناسب لحصر جميع آثار غازات الدفيئة الناجمة عن الطيران.

١٦ - وأجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً لتنفيذ أمانة فريق الإدارة البيئية لالتزام الأمين العام بتحريك الأمم المتحدة نحو الحياد المناخي. ويقدم التقرير تسع توصيات (موجهة إلى جهات مختلفة هي اليونيبي والأمانة والأمين العام) تهدف إلى تحسين الدعم المقدم إلى التزام الحياد المناخي وتنفيذه داخل أمانة فريق الإدارة البيئية. ويشدد التقرير، في جملة أمور، على الحاجة إلى تسوية القضايا المنهجية العالقة المتصلة بقوائم حصر غازات الدفيئة، وعلى التركيز على خفض الانبعاثات، بما في ذلك الانبعاثات الناجمة عن السفر - الذي هو أكبر مصدر للانبعاثات الناجمة عن أنشطة الأمم المتحدة - والحاجة إلى المشاركة من جانب الإدارة لصوغ استراتيجية واضحة وإسناد المسؤولية عن تحقيق النتائج.

(٦) <http://www.unemg.org/climateneutralun/>

(٧) <http://www.unemg.org/sustainableun/UNperformance/2008Greenhousegasemissions/tabid/2010/language/fr-FR/Default.aspx>.

١٧ - وفي حين أن منظومة الأمم المتحدة حققت تقدماً كبيراً وأن أعضاء فريق الإدارة البيئية قدموا مساهمات فردية ممتازة في الجهود المشتركة فإن التحرك نحو الحياد المناخي سيتطلب عملاً متواصلاً في منظومة الأمم المتحدة، وهذا استنتاج أعرب عنه كل من فريق إدارة المسائل ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. ويمثل ذلك انعكاساً لنطاق التحدي ولتجربة بعض أعضاء فريق الإدارة البيئية، مثل البنك الدولي، الذين ظلوا يعملون منذ عدة سنوات على تحقيق الحياد المناخي.

٢ - الشراء المستدام

١٨ - أنشأ فريق الإدارة البيئية في عام ٢٠٠٧ فريق إدارة المسائل المعني بالشراء المستدام، وطلب إليه أن يضطلع بأعماله في تعاون كامل مع شبكة الشراء التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. واستجابة لذلك، أقيم تعاون وثيق مع شبكة الشراء التابعة للجنة الرفيعة المستوى، التي تؤدي دور فريق إدارة المسائل المعني بالشراء المستدام، وأسفر ذلك عن النتائج التالية:

(أ) اعتمد الشراء المستدام بوصفه أحد مجالات العمل المستمرة في استراتيجية شبكة الشراء، الرامية إلى المواءمة بين القواعد المتبعة في هذا المجال في الأمم المتحدة. ويجري الاضطلاع بأعمال الشبكة بدعم من مرفق الأمم المتحدة المستدامة التابع لليونيب؛

(ب) أتيحت أدوات ومبادئ توجيهية وكتب مرجعية ودراسات حالات على الإنترنت، بما في ذلك على بوابة ممارسي الشراء والموردين في موقع 'سوق الأمم المتحدة العالمية'، لكي يستخدمها ممارسو الشراء ومقدمو طلبات الشراء في الأمم المتحدة؛^(٨)

(ج) تم تطوير التدريب، بما في ذلك التدريب من خلال دورة تدريبية نموذجية حول الشراء المستدام، وأتيحت مواد التدريب على الإنترنت باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وقُدمت مساعدة لأغراض خاصة لوكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالشراء المستدام (مثل تقديم المشورة بشأن المناقصات وصوغ سياسات الشراء المستدام).

١٩ - ودعمت الجهود التعاونية أيضاً إعداد تقرير من الأمين العام، قامت بتيسيره شعبة المشتريات في الأمم المتحدة، بشأن الشراء المستدام، تلبية لطلب محدد من الجمعية العامة. ويقدم التقرير^(٩) معلومات عن مفهوم الشراء المستدام، والمعايير ذات الصلة به، وأثره في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

(٨) www.unep.fr/scp/sun و www.ungm.org/sustainableprocurement. وتشمل الأدوات ما يلي: دليل للأمم المتحدة لممارسي الشراء ومديري المرافق بشأن الإضاءة المستدامة؛ وخمسة أدلة بشأن المنتجات لممارسي الشراء في الأمم المتحدة (عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأثاث، ومنتجات وخدمات التنظيف، والمنتجات الورقية والقرطاسية، والمركبات)، ويعتزم إعداد خمسة أدلة أخرى بنهاية عام ٢٠٠٩؛ ودليل بشأن الاجتماعات الخضراء (بالتعاون مع الاجتماع السنوي الدولي المعني بترتيبات اللغات والوثائق المنشورات)؛ وكتاب مرجعي للأمم المتحدة عن الشراء خاص بالعلامات الإيكولوجية (بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)؛ وسبع دراسات حالات بشأن الأعمال القائمة في مجال الشراء المستدام في وكالات الأمم المتحدة؛ ودليل للأمم المتحدة عن الشراء المستدام، سيوضع في صيغته النهائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٩) تقرير شامل عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام: إضافة: الشراء المستدام (A/64/284/Add.2).

بمرحلة انتقالية. وستوجّه الأعمال المقبلة بشأن الشراء المستدام وتنظّم وفقاً لذلك التقرير ولنتائج نظر الجمعية العامة فيه.

٣ - نهج متماسك بشأن الإدارة المستدامة في الأمم المتحدة

٢٠ - شدد كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية في اجتماعهم الخامس عشر على أن الجهود المتعلقة بخضرة الأمم المتحدة، عن طريق الشراء المستدام مثلاً، يجب أن تركز على العمليات الحكومية الدولية وعلى الهياكل الإدارية والتنفيذية الداخلية في منظومة الأمم المتحدة. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى توفير بناء القدرات للموردين المنتمين إلى البلدان النامية فيما يتعلق بالشراء المستدام، بالنظر إلى الآثار الواقعة على موردي السلع والخدمات التي تتناولها المبادئ التوجيهية الخاصة بالشراء المستدام. وأثيرت أيضاً قضايا ذات صلة تتعلق بالكفاءة وبالاقتصاد المتسم بقلّة انبعاثات الكربون.

٢١ - وقرر كبار المسؤولين توحيد أعمال فريقين إدارة المسائل المعنيين بالحياد المناخي للأمم المتحدة وبالشراء المستدام في فريق مسائل واحد معني بالإدارة المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، لمدة عامين. ورحبوا بالدعم المقدم من مرفق الأمم المتحدة المستدامة التابع لليونيب لأعمال الفريق، وطلبوا من الفريق أن يبني على التعاون الجاري مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأن يعزز ذلك التعاون، وأن يبني على الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة بشأن إدارة المرافق، والشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسفر، والتمويل والميزانية، بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تيسير التعاون المستمر بين أعضاء فريق الإدارة البيئية على تنفيذ البيان الذي أصدره مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والمتعلق بالتحرك نحو جعل الأمم المتحدة محايدة مناخياً، ولا سيما من خلال ما يلي:

١' تيسير اتباع منهجية موحدة لقوائم الحصر الخاصة بغازات الدفيئة، وتتبع الأداء عن طريق نظام للرصد والإبلاغ على شبكة الإنترنت مع روابط مناسبة بنظم التخطيط القائمة على موارد المؤسسات؛

٢' تيسير وضع استراتيجيات للحد من الانبعاثات الفردية لكل منظمة بنهاية عام ٢٠١٠، بما في ذلك بشأن السفر، علاوة على اتباع نهج مشترك بشأن خفض الانبعاثات على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

٣' استكشاف طرائق للتشارك في شراء التعويضات؛

(ب) القيام، بالتعاون مع شبكة الشراء التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، بتطوير خدمات داعمة لإدراج ممارسات الشراء المستدام في ممارسات منظومة الأمم المتحدة وفقاً لتعريف ونهج مشتركين من جانب الأمم المتحدة،^(١٠) بما في ذلك عن طريق ما يلي:

(١٠) المرجع نفسه.

١' تعزيز تدريب مقدمي طلبات الشراء وممارسي الشراء، ووضع الصيغة الأخيرة لنموذج للتدريب على الإنترنت؛

٢' توثيق التجارب الناجحة والممارسات الجيدة المتصلة بالشراء المستدام المستمدة من داخل منظومة الأمم المتحدة؛

٣' مواصلة تطوير أدوات عملية للإشتراء المستدام، مثل المبادئ التوجيهية الخاصة بالمنتجات؛

٤' تحديث الفرع الخاص بالشراء المستدام من دليل الأمم المتحدة لممارسي الشراء؛

٥' تعزيز الوعي بالاستدامة لدى أوساط الأعمال التجارية، من خلال عقد الحلقات الدراسية الخاصة بالأعمال التجارية بالتعاون مع مبادرة الاتفاق العالمي التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) استكشاف الكيفية التي يمكن بها تطوير الإدارة المستدامة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تحديد الخيارات المتاحة لتطوير نظم الإدارة المستدامة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نظم التخطيط القائمة على موارد المؤسسات.

جيم - تعزيز التماسك في مجال برمجة الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من أجل تعميم مراعاة الشواغل البيئية في البرامج القطاعية

٢٢ - بدأ فريق الإدارة البيئية، على مدى السنة الماضية، أعمالاً تتصل بتعزيز تماسك الأنشطة البيئية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من أجل تعميم مراعاة الشواغل البيئية في البرامج القطاعية. وتركز هذه العمليات على أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠، ومسائل الأراضي في منظومة الأمم المتحدة، وتحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر، على النحو المبين أدناه.

١ - دعم عملية تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠

٢٣ - نظر كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية، في اجتماعهم الرابع عشر، في اقتراح مقدم من رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ذلك الحين، بأن يساهم الفريق في الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي، وفي المداولات التي تجري في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠١٠، وفي العملية الجارية في إطار الاتفاقية لوضع استراتيجية وأهداف بشأن التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠.^(١١)

(١١) انظر تقرير الاجتماع الرابع عشر لكبار المسؤولين (EMG/SOM.14/09) على الموقع الشبكي <http://www.unemg.org>.

٢٤ - وعقد رئيس الفريق مشاورات تقنية في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ لمناقشة ما سيسهم به الفريق وكيف سيسهم به في عملية تحديد أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠.^(١٢) وعملاً باتفاق تم التوصل إليه خلال تلك المشاورات، كتب الرئيس إلى أعضاء الفريق مقترحاً إنشاء فريق إدارة مسائل معني بأهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠. وتألّف ذلك الفريق من نقاط اتصال عينتها الوكالات، ومراقبين من مكتب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وخبراء مختارين في مجال التنوع البيولوجي.

٢٥ - واتفق فريق إدارة المسائل في اجتماعه الأول، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على تقديم مساهمته في شكل تقرير عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في وضع أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠. كما اتفق على نطاق وهيكل وأساليب الأعمال التي سيضطلع بها، بما في ذلك خطة عمل، وخطوط عريضة للتقرير، ونموذج لجمع المعلومات، وإرشادات لتقديم الإفادات، وبنية لساحة عمل للفريق على شبكة الويب العالمية.^(١٣) واتفق الفريق أيضاً على أن يشتمل التقرير على ما يلي:

(أ) عرض للجوانب المتعلقة بالتنوع البيولوجي في استراتيجيات وبرامج وخطط ومبادرات كل من الأعضاء على حدة؛

(ب) منظور لكامل نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن عملية التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠؛

(ج) مجالات مختارة كانت البرامج والمبادرات التعاونية جارية فيها، وتحديد المجالات التي قد تستدعي مزيداً من التعاون.

٢٦ - وقدمت نقاط الاتصال التابعة لفريق إدارة المسائل مدخلات لنموذج الدراسة الاستقصائية القائمة على شبكة الويب العالمية والخاصة بأهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠ تتعلق بإنجازاتها في المساهمة في تنفيذ أهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠ واقتراحاتها بشأن الغايات والأهداف والمؤشرات القطاعية (أي مدخلاتها المتعلقة بولاية كل منها). وأنشئ فريق كتابة أساسي تابع لفريق إدارة المسائل مؤلف من ممثلين للوكالات الرئيسية المعنية بالتنوع البيولوجي والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لكي يشرع في تجميع مواد التقرير وكتابته بالاستناد إلى المعلومات التي جمعها أعضاء الفريق وحللوها. وتعاقدت أمانة الفريق مع المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لليونيب لتقديم الدعم التقني لفريق إدارة المسائل في إعداد التقرير.

(١٢) انظر تقرير الاجتماع التقني لفريق الإدارة البيئية، نيروبي، شباط/فبراير ٢٠٠٩ (EMG/TM-1/02) على الموقع الشبكي <http://www.unemg.org>.

(١٣) انظر تقرير الاجتماع الأول لفريق إدارة المسائل (EMG/IMG2010-1/02) على الموقع الشبكي <http://www.unemg.org>.

٢٧ - وأذن كبار المسؤولين لفريق إدارة المسائل، في اجتماعهم الخامس عشر، بأن يختتم تقريره، الذي كان من المقرر أن يقدمه رئيس فريق الإدارة البيئية إلى عملية اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل صياغة أهداف عام ٢٠١٠. وتشمل هذه العملية الاجتماع الرابع عشر للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، التابعة للاتفاقية، والاجتماع الثالث للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، الذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠١٠. واتفق المسؤولون أيضاً على تقديم التقرير النهائي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التنوع البيولوجي والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في عام ٢٠١٠.

٢ - مسائل الأراضي في منظومة الأمم المتحدة

٢٨ - نظر كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية، في اجتماعهم الرابع عشر، في اقتراح من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، يرمي إلى تحديد استجابة متماسكة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسنوات العشر للاتفاقية.^(١٤) واعتمدت أيضاً لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها السابعة عشرة، ومجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لليونيب، في دورته الخامسة والعشرين، والجمعية العامة، مقررات وقرارات تطلب من منظومة الأمم المتحدة وضع نهج متماسك لإزاء مسائل التصحر وتدهور الأراضي.

٢٩ - وتبعاً لذلك اتفق الفريق على عقد سلسلة من المشاورات الفنية، ولا سيما عقد اجتماع تقني في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ واجتماع تشاوري غير رسمي بشأن مسائل الأراضي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في نيويورك، لتحديد الطرائق والنواتج المتعلقة بشبكة وعملية على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستخدام المستدام للأراضي، في إطار الفريق. واستعرض خلال هذه المشاورات ما للوكالات من أنشطة وأطر وصلات برنامجية، على الصعيدين الفردي والمشارك، مع الخطة الاستراتيجية لاتفاقية مكافحة التصحر، والمبرر المنطقي العلمي والسياسي للقيام بعملية جماعية بشأن الأراضي في إطار الفريق. وتم تحديد مجموعة من المسائل الهامة والعاجلة المتعلقة بالأراضي والتي يمكن أن يفيد فيها التعاون المركز والقائم على المسائل كما يمكن أن تدعم التنفيذ المعجل لاستراتيجية السنوات العشر. وقُدمت آراء استراتيجية، وتوصيات بشأن المتابعة، وخطة عمل مقترحة للفريق، بشأن الأراضي، وأُدرجت في تقرير الاجتماع التشاوري.^(١٥)

٣٠ - وقرر كبار المسؤولين، في اجتماعهم الخامس عشر، على سبيل متابعة التوصيات المنبثقة من هذه المشاورات، إنشاء فريق لإدارة المسائل لمدة عامين. وقرروا أن الفريق ينبغي أن يقترح خيارات لمساهمة متماسكة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات المتعلقة بالأراضي، بما

(١٤) ICCD/COP(8)/16/Add.1.

(١٥) تقرير المشاورة غير الرسمية لفريق الإدارة البيئية بشأن الأراضي، نيويورك، أيار/مايو ٢٠٠٩ (EMG/L-M-1/03) على الموقع الشبكي <http://www.unemg.org>.

في ذلك تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسنوات العشر. كما طلبوا من الفريق أن يعد تقرير استجابة سريعة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الأراضي الجافة، يسلط الضوء على أهمية الأراضي الجافة في القضايا الناشئة الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال العالمي، بما فيها تغير المناخ والأمن الغذائي والمستوطنات البشرية، مع خيارات بشأن إجراءات المتابعة، للنظر فيها في اجتماعهم السادس عشر. وعُقد حدث جانبي على هامش الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، بهدف مواصلة استكشاف الخطوات المقبلة في العملية بالتشارك مع الوكالات، والشركاء من القطاع الخاص، والأوساط العلمية، وأوساط صنع السياسات.

تحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر في سياق التغير البيئي العالمي

٣-

٣١ - اعترف في الاجتماع الخامس عشر لكبار المسؤولين بالشواغل المتعلقة بالتغيرات البيئية التي لم يسبق لها مثيل وآثارها السلبية المحتملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قال المسؤولون إن منظومة الأمم المتحدة يلزم أن تكون قادرة على التكيف ومتماسكة في استجابتها الرامية إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء في هذا الصدد. واعتبروا أن مفهوم تحقيق التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمثل استجابة للتغير البيئي وطريقاً إلى الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، يلزم تعميمه في شتى قطاعات المجتمع، وليس في القطاعين المالي والاقتصادي وحدهما.

٣٢ - ورحب كبار المسؤولين بالأعمال التي اضطلعت بها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإعداد مذكرة توجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المنفذين بشأن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في التحليل القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشاروا إلى بيان الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن الاقتصاد الأخضر، قائلين إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق صناعات جديدة دينامية، ووظائف ذات نوعية جيدة، ونمواً في الدخل، مع الحد من تغير المناخ والتكيف معه ووقف تدهور التنوع البيولوجي. وأعربوا عن إدراكهم للمبادرات المشتركة لمواجهة الأزمة، الصادرة عن اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، وبوجه خاص المجموعة ٤ المعنية بالاقتصاد الأخضر، فضلاً عن الاتفاقية العالمية الخضراء الجديدة التي يقترحها اليونيب.

٣٣ - وقال كبار المسؤولين إن الجهود المبذولة لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد أخضر ينبغي أن تمتد إلى أبعد من مواجهة الأزمة وأن تتناول الاعتبارات الإنمائية الطويلة الأجل. وذكر أن هناك حاجة إلى الوضوح في الطريقة التي تبلغ بها الأمم المتحدة رسائلها ومشورتها إلى البلدان حول الاقتصاد الأخضر وحول العلاقة بين المفهوم العام للاقتصاد الأخضر والمبادرات البيئية والإنمائية الأخرى، مثل الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن هناك حاجة إلى دعم وتوسيع الحجج الاقتصادية المؤيدة للاستثمار القصير الأجل والطويل الأجل في البيئة. ويلزم تكيف تدابير التصدي لتتواءم مع السياقات الاجتماعية والبيئية المتفاوتة على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٣٤ - ورحب كبار المسؤولين بالجهود التي يبذلها اليونيب حالياً للعمل مع الشركاء على إعداد تقرير يثبت الحجج الاقتصادية المؤيدة لاقتصاد أخضر ويشدد على أهمية دور الحكومات في المسيرة نحو هذا الاقتصاد، وكذلك الجهود المبذولة لإعداد سلسلة من التقارير عن اقتصاديات التنوع البيولوجي والنظم

الإيكولوجية. وقالوا إنه بالنظر إلى أن منظومة الأمم المتحدة تمثل الكثير من القطاعات، بما في ذلك قطاعات المال والصحة والزراعة، فإن المنظومة في وضع فريد لإثبات صحة مفهوم الاقتصاد الأخضر وتنفيذه.

٣٥ - وفي سياق التغير البيئي العالمي، اتفق كبار المسؤولين على تقييم الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم البلدان بطريقة أكثر تماسكاً في عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر. كما اتفقوا على العمل على بث رسائل مشتركة ومتسقة بشأن التدابير اللازمة لدعم عملية التحول. وعلاوة على ذلك، اتفقوا على وضع اختصاصات وإجراءات وميزانية وإطار زمني لفريق إدارة مسائل لمعالجة هذه القضية، وطلبوا من أمانة الفريق أن تتبادل الآراء إلكترونياً مع أعضاء الفريق خلال الأشهر الثلاثة المقبلة بغية الاتفاق على الاختصاصات من أجل إنشاء فريق إدارة المسائل.

دال - تعزيز التماسك في تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٣٦ - لا يزال هذا المسار من مسارات العمل في مرحلة مبكرة، وسيحتاج إلى مزيد من التطوير بالتشاور مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجري حالياً النظر في مسألة الضمانات البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة.

١ - المشاورات بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - رحب أعضاء الفريق بفرصة التشاور حول وضع نهج إزاء الضمانات البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة كجزء من المعايير الضمانية الأوسع نطاقاً للمنظومة. ورأى الأعضاء أنه، في حين أن الوكالات، كلا منها على حدة، قد وضعت ضمانات بيئية واجتماعية لسياساتها وعملياتها أو تعمل على وضعها، فإن منظومة الأمم المتحدة ستنتفع باتباع نهج مشترك يستفيد من مصادر شتى من بينها المعايير والمبادئ التوجيهية الحالية، مثل معايير البنك الدولي ومبادئه التوجيهية. وقد أعرب اليونيب والبنك الدولي عن استعدادهما للمساهمة في مناقشة متعمقة حول هذا الموضوع في اجتماعات الفريق في المستقبل.

٣٨ - ورأى أعضاء المجموعة أن المسألة ستطلب المناقشة، بما في ذلك بشأن الصلات بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبشأن اتخاذ قرار حول المتابعة على الصعيد التقني. ويمكن الاطلاع في مذكرة توجيهية عن الاستدامة البيئية أعدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مزيد من المناقشة لهذه المسألة، بما في ذلك مسألة التماسك الدعم من وكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ.^(١٦) وثمة مسألة رئيسية

(١٦) مذكرة توجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المنفذين بشأن تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في التحليل القطري وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أعدها فريق العمل المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ، الذي يتشارك رئاسته اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار الفريق العامل المعني بمسائل البرمجة في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ستعقد في اعتمادها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الوثيقة على العنوان الشبكي http://www.undg.org/docs/10662/ES_GuidanceNote_FINAL.pdf).

يتعين النظر فيها وهي نطاق أي مبادئ توجيهية من هذا القبيل، سواء من حيث التغطية (أبعاد القضايا البيئية والاجتماعية) أو التطبيق (السياسات والبرامج والمشاريع والشركاء).

٣٩ - ورحب كبار المسؤولين في اجتماعهم الخامس عشر بالتوصية الصادرة من الاجتماع التقني للفريق بشأن إمكانيات تعزيز الضمانات الاجتماعية والبيئية في منظومة الأمم المتحدة والفوائد المحتملة لاتباع نهج مشترك إزاء هذه الضمانات فيما يتعلق بالسياسات والعمليات في المنظومة. ورأوا أن هناك حاجة إلى عملية تشاورية لتحديد النطاق، ورحبوا بمساهمة البنك الدولي في هذه العملية. ولذلك طلبوا من رئيس الفريق أن يعد، بالتشاور مع أعضاء الفريق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تقريراً لكي ينظر فيه الفريق عن الخيارات المتاحة لوضع نهج محتمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية يستند إلى استعراض السياسات والمبادئ التوجيهية الحالية.